العلاقات المصرية الصينية

المشترك الحضارى والشراكة الاستراتيجية

تحرير

د. محمد فايز فرحات

المشاركون

د. أيمن السيد عبد الوهاب

د. إيمان مرعي

د. محمد عباس ناجي

د. أحمد قنديل

د. محمد عز العرب

صافيناز محمد أحمد

المحتويات

تقديم

..... د. وحيد عبد المجيد ٧

مقدمة الكتاب

..... د. محمد فايز فرحات ١١

الفصل الأول

مصر والصين... المشترك الحضارى

..... د. أيمن السيد عبد الوهاب ١٧

الفصل الثانى

منظومتا القيم المصرية والصينية: دراسة مقارنة

..... د. محمد عباس ناجي ٤١

الفصل الثالث

صورة الصين الذهنية لدى النخبة المصرية

..... د. محمد عز العرب ٦٣

الفصل الرابع

أنماط التفاعل الثقافى بين مصر والصين.. التطور والتقييم

..... صافيناز محمد أحمد ٨٧

الفصل الخامس

إدارة التنوع الثقافى داخل بيئة العمل: حالة الشركة الصينية العامة للهندسة المعمارية

..... د. أحمد قنديل - د. إيمان مرعي ١٢٣

الفصل السادس

الحزام والطريق... إطار لبناء شراكة استراتيجية مصرية- صينية مستدامة

..... د. محمد فايز فرحات ١٦٧

◆ تقديم

الأقصى هو الأبعد. وقد بقى الشرق الأقصى بعيدًا جدًا بالنسبة إلى سكان منطقتنا على مر العصور، حتى فى مرحلة امتداد الفتوحات العربية الإسلامية إلى مناطق قريبة من حدود الصين القديمة. ولم تكن علاقة تجارية توسعت تدريجيًا عبر طريق الحرير القديم كافيةً لتكوين معرفة عميقة بالصين القديمة. عرفوا خلال المبادلات التجارية معلومات عن بعض الحرف والفنون للصين القديمة، وربما أخذوا منها ما أفادهم مثل البوصلة، التى يُعتقد أن تاريخها يعود إلى القرن الثالث قبل الميلاد. كما حدث تعارف سطحى متبادل عن طريق وفود أُرسلت فى الاتجاهين. وفى التراث العربى-الإسلامى روايات عدة فى هذا المجال.

غير أن الصين بقيت قصيةً بالنسبة إلى سكان منطقتنا على المستوى الثقافى والمعرفى، حتى فى العصر العباسى الأول (٧٥٠-٨٤٧م) حين تنامى الاهتمام بالترجمة فى «بيت الحكمة». فقد انصب هذا الاهتمام على الثقافة اليونانية القديمة، ربما بسبب طبيعة اللغة الصينية غير المألوفة. ولكن القدر المتيقن أن الاهتمام بالثقافة الإغريقية ارتبط بوجود طائفة سريانية كانت اللغة اليونانية شائعة فى مدارسها. ولا ننسى أن لهذا الاهتمام أصلًا أقدم يعود إلى مدارس الإسكندرية وأنطاكية ونصيبين وغيرها.

وما يعنينا من هذه العودة السريعة إلى التاريخ أن الصين القديمة ظلت بعيدةً ثقافيًا، وليس جغرافيًا فقط، برغم أن فى بعض جوانب حضارتها ما يُشكِّل قواسم مشتركة مع حضارات عريقة مثلها فى منطقتنا. ولهذا مرت مرحلة الانفتاح الثقافى القصيرة بدون الالتفات إلى الثقافة الصينية، ودخلت المنطقة بعد ذلك فى حالة سُبات ثقافى امتدت لقرون، إلى أن بدأ الاحتكاك الثقافى المباشر بالآخر الذى كان غربيًا مرة أخرى، انطلاقًا من الحملة الفرنسية على مصر فى نهاية القرن الثامن عشر.

فقد بدأ حينذاك انفتاح على الثقافة الفرنسية، والأوروبية عمومًا. أبهر التقدم الذى سبقت أوروبا العالم إليه بعض المصريين خلال وجود الفرنسيين فى بلدهم. ولهذا كانت فرنسا هى قبلة البعثات الدراسية الأولى التى أرسلت إلى الغرب، فى لحظة تحول تاريخى فى مصر. وظل الغرب وثقافته وجهة الاهتمام الأساسية للمصريين والعرب، وانشغل بعض مثقفيهم فى القرن التاسع عشر بسؤالٍ بلوره الشيخ عبد الله النديم بشكل مباشر ومحدد فى كتابه المنشور عام ١٨٩٣ (بِم تقدم الأوروبيون .. وتأخرنا؟).

وأدى هذا الانشغال بالتقدم الغربى إلى استمرار تأخر الاهتمام بالثقافة الصينية. وفيما شهد القرن التاسع عشر ترجمة آلاف المؤلفات الغربية إلى العربية، تأخرت بداية ترجمة المؤلفات الصينية إلى منتصف القرن الماضى، وتطورت ببطء إلى أن بدأت فى التسارع في مصر منذ العقد الأخير فى القرن الماضى، بالتزامن مع بداية تنامى الاهتمام بدراسة اللغة الصينية وآدابها.

وتوازى هذا الاهتمام بالثقافة الصينية مع تحولات تدريجية فى العلاقات السياسية والاقتصادية التى وصلت فى السنوات الأخيرة إلى مستويات متقدمة أتاحت بناء شراكة استراتيجية مفتوحة على مزيد من التقدم. ونجد فى عنوان الدراسة المنشورة فى هذا الكتاب (العلاقات المصرية-الصينية: المشترك الحضارى والشراكة الاستراتيجية) خيرُ تعبير عن هذا التوازى بين التطور فى العلاقات الثقافية-الحضارية، والعلاقات السياسية- الاقتصادية.

ويحدث هذا التحول فى مرحلة دقيقة تُحقَّق فيها الصين قفزات سريعة فى طريقها إلى قمة النظام العالمي، بما يعنيه ذلك من كسر احتكار أوروبا وأمريكا منذ أن عُرف هذا النظام فى صورته الحديثة فى أوائل القرن التاسع عشر. بقى هذا النظام أوروبيًا بالكامل فى قمته على مدى نحو قرن ونصف القرن، ثم صار أوروبيًا-أمريكيًا فى مرحلة الثنائية القطبية. وهذه المرة هي الأولى التى سيكون لدولة شرقية مكانُ فى قمة النظام العالمى، مع ازدياد الدلائل التى تُرجح قرب الانتقال إلى ثنائية قطبية جديدة صينية-أمريكية. ولهذا لم يعد الاهتمام بالثقافة الصينية، وسبر أغوارها، والتفاعل معها، مهمًا لأسباب معرفية أو علمية فقط، بل لعوامل استراتيجية أيضًا فى ضوء توقع أن يكون صعود الصين إلى قمة النظام العالمى، وتقاسمها مع الولايات المتحدة، فى مصلحة مصر، والعرب والبلدان النامية أيضًا.

ومن هنا تأتي أهمية الدراسات المتميزة المنشورة فى هذا الكتاب، بما تتضمنه من إسهامات جديدة ومنيرة. وهذا كتاب جديد يطرحه مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ويعود الفضل فيه إلى مديره الحالى الدكتور محمد فايز فرحات، الذى يُعد أحد رواد الدراسات

الاستراتيجية عن الصين، وآسيا عمومًا، فى العالم العربى. وفضلاً عن كتاباته العميقة عن الصين، سعى على مدى فترة طويلة إلى لفت انتباه النُخب الأكاديمية والثقافية فى مصر، والعالم العربى عمومًا، إلى أهمية دراسة الصين، وعمل لبناء علاقات علمية بين مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية وعدد من مراكز ومؤسسات الأبحاث والتفكير فى الصين. وبفضل هذا الجهد، أصبح لمركزنا مكانة فى الأوساط الأكاديمية والثقافية الصينية لا يحظى بمثلها أى مركز أو معهد عربى آخر. فله كل الشكر والتقدير على هذا الدور، وعلى قيادته العمل فى هذه الدراسة التى يقدمها المركز للقارئ العربى. والشكر والتقدير أيضًا للزميلات والزملاء المشاركين فى كتابة أجزائها، والذين أجادوا كلُ فى الجزء الذى عمل عليه، وبذلوا جهودًا مضاعفة تكون ضرورية عندما يعمل الباحث فى موضوع جديد بالنسبة إليه. لكن هذا الجديد لم يعد كذلك اليوم، بعد أن أصبحت دراسة الصين، والدراسات الآسيوية، فى قلب اهتمامات مركز الأهرام. وكم من مجالات كانت جديدة حين طرق المركز باب كل منها، ثم غدت ضمن اهتماماته الأساسية فى مراحل متوالية عبر تاريخه الذى تجاوز خمسة عقود.

د. وحيد عبد المجيد

◆ مقدمة

شهدت العلاقات المصرية- الصينية تطورات مهمة خلال السنوات الأخيرة، على المستويين الاقتصادي والسياسي. هذه التطورات جاءت نتيجة لعوامل عديدة، منها الانفتاح المصري على آسيا بشكل عام، وهو انفتاح استند إلى تزايد الأهمية النسبية للقوى الآسيوية داخل النظام العالمي، وتزايد الأهمية النسبية لآسيا كساحة رئيسة للتفاعلات والسياسات الدولية، وكمركز لحركة التجارة والاستثمار، وتدفقات رؤوس الأموال، والسياحة... إلخ، ما خلق مصلحة مصرية في العمل على تعزيز نصيبها من هذه التدفقات، ومن ثم تطور مصلحة مصرية في استقرار التنمية والنمو في الاقتصادات الآسيوية الرئيسية، وعلى رأسها الاقتصاد الصيني. وقد عزز من هذا التوجه المصري أيضا تعمق ارتباط مصر بطرق التجارة الدولية الجديدة بين آسيا وأوروبا، وعلى رأسها المكون البحري في مبادرة الحزام والطريق، المعروف باسم "طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين"، حيث شكلت قناة السويس حلقة مهمة في هذا المكون.

هذه العوامل، خلقت بلا شك سياقا جديدا لتطور العلاقات المصرية- الصينية؛ إذ لم تعد هذه العلاقات تستند إلى خطاب سياسي موسمي، بقدر ما أضحت تستند إلى واقع موضوعي ومصالح مشتركة. أول عناصر هذا الواقع يتعلق بطبيعة المرحلة التي يمر بها النظام العالمي؛ والتي تفرض على مصر الانفتاح على مختلف القوى الدولية، بهدف خلق حالة من التوازن في علاقاتها الخارجية، كما تفرض على الصين الانفتاح على القوى الوسطى داخل النظام العالمي، والقوى الرئيسة في مختلف الأقاليم ذات الأهمية، فضلا عن أهمية تعزيز علاقاتها مع القوى الرئيسة على مسارات الحزام والطريق. ثاني هذه العناصر يتعلق بطبيعة المرحلة التنموية التي يمر بها البلدان؛ فمن ناحية، تتجه الصين إلى مراجعة سياساتها التنموية، خاصة سياسات الإنتاج والتصنيع، في اتجاه تعميق عملية التنمية وتطوير نمط علاقاتها بالأسواق الخارجية، بما في ذلك تصدير الفائض في قدراتها الإنتاجية Overcapacity. على الجانب الآخر، فإن

تدشين مصر لمشروعها التنموي، على خلفية التحولات المهمة عقب ثورة يونيو ٢٠١٣، دفع إلى انفتاحها على التجارب التنموية الآسيوية، ليس فقط بهدف الاستفادة من خبرات ودروس هذه النماذج، ولكن بهدف الاستفادة من حركة تدفقات التجارة والاستثمار ورؤوس الأموال المرتبطة بهذه النماذج التنموية المهمة، وعلى رأسها الصين. لا يعني ذلك أن مصر حققت الاستفادة المثلى من هذا الواقع الجديد بكل مكوناته؛ إذ لازالت هناك الكثير من العوامل التي تحول دون الوصول إلى هذا الهدف.

لقد ارتبط بهذا الزخم الجديد تَزَايُدْ الاهتمام بالعلاقات المصرية- الصينية، ليس فقط من جانب الباحثين، وهو ما عكسه تزايد عدد الدراسات والرسائل الأكاديمية حول قضايا العلاقات المصرية- الصينية، وحول الصين بشكل عام، لكن من جانب الصحافة والإعلام أيضا، وهو ما عكسه تزايد مساحات التغطية الصحفية والتناول الإعلامي، ومقالات الرأي حول حالة هذه العلاقات وآفاق تطورها.

وتنوعت المداخل المستخدمة لدراسة وفهم العلاقات المصرية- الصينية. بعض الدراسات استخدمت مدخلا تاريخيا لدراسة هذه العلاقات (التفاعل التاريخي بين الحضارتين -والأمتين- المصرية والصينية، التطور التاريخي لعلاقات البلدين، تاريخ التجارة.. إلخ). واتبع البعض الآخر المدخل الاقتصادي، انطلاقا من افتراض أن الصين -حتى وقت قريب- تُعد قوة اقتصادية بالأساس، أكثر منها قوة عسكرية أو صاحبة مشروع عالمي؛ ومن ثم ركز هؤلاء على دراسة تطور علاقات التجارة والاستثمار بين البلدين. وفي السياق نفسه، طرح البعض أسئلة حول كيفية استفادة مصر من القدرات الاقتصادية والمالية الصينية. في المقابل، ظل توظيف المدخل الثقافي محدودا نسبيا في فهم حالة العلاقات المصرية- الصينية. لا يعني ذلك عدم أهمية المداخل التاريخية والاقتصادية، أو غيرها، لكن فهما أعمق للعلاقات المصرية- الصينية بات يقتضي اعتماد مداخل مختلفة.

هذا الكتاب، والذي يمثل نتاجا لمشروع بحثي أجراه مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالتعاون مع "الشركة الصينية العامة للهندسة المعمارية" CSCEC، يحاول تجاوز المداخل التقليدية في فهم العلاقات المصرية- الصينية، فهو وإن اعتمد على المدخل الثقافي في فهم هذه العلاقات، لكنه تجاوز التناول التقليدي لتطور العلاقات الثقافية بين البلدين، أو دراسة التفاعلات الإنسانية ذات الطبيعة الاجتماعية/ الثقافية، ليحاول تقديم رؤية أكثر عمقا من خلال توظيف أدوات التحليل الثقافي التاريخي المقارن، بجانب أدوات الدراسات الميدانية.

لقد قدمت مصر والصين حضارتين مهمتين في التاريخ الإنساني، الأمر الذي يثير سؤالا مهما حول ماهية القواسم المشتركة بين الحضارتين. الفصل الأول، والذي كتبه د. أيمن السيد عبد الوهاب، نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، حاول الإجابة على هذا السؤال الرئيسي، من خلال محاولة الإجابة على سؤالين فرعيين: ما هي الرؤية الفلسفية التي حكمت الحضارتين المصرية والصينية؟ ومن ثم، ما هي السمات المشتركة بين الحضارتين؟ الحضارة المصرية قامت على أفكار فلسفية رئيسية، أبرزها فكرة "الخلود»، والتي كان لها ارتداداتها على الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تأسست في ظل تلك الحضارة. كما كان لارتداداتها على النظام القيمي، بل وعلى العمارة. في المقابل، تميز الفكر الفلسفي الصيني بنزعة إنسانية واضحة، ربطت، بتمايز شديد، بين الإنسان والطبيعة، ليصبح الإنسان نفسه وسيلة لتحقيق القيم المطلقة في العالم. وقد انعكست هذه الفلسفة بدورها على النظام الاجتماعي الصيني. وكما قامت الحضارة المصرية على التفاعل المنسجم بين مكونات ثلاثة، هي: الإنسان والدين والعلم، فقد قامت الحضارة الصينية على التفاعل بين الدين والأخلاق والعلم. هذا التشابه الكبير في الأسس الفلسفية للحضارتين أسس للحديث عن القيم والقواسم الحضارية المشتركة بينهما. حددت الدراسة أبرز هذه القيم المشتركة في قيم العمل والبناء والعمران، والحق والعدل والقانون، والمواطنة والتماسك الاجتماعي.

هذا التشابه الحضاري أنتج بدوره درجة كبيرة من التشابه المماثل في منظومتي القيم المصرية والصينية، دون أن ينفي ذلك وجود تمايزات مهمة بين الثقافتين، وهو ما انتهى إليه الفصل الثاني، الذي كتبه الزميل د. محمد عباس ناجي، الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. فقد كشف تحليله التاريخي المقارن لمنظومة القيم الأساسية في الحالتين، عن خمس استنتاجات أساسية. **الأول**، هو إدراك كل من مصر والصين، على مدار التاريخ، لأهمية موقعهما الاستراتيجي، ما أدى إلى اعتمادهما مجموعة من المبادئ الحاكمة لعلاقتها مع العالم الخارجي، وأهمها تحقيق الاستقرار والأمن الإقليمي، وعدم التدخل في الشئون الداخلية، وتوازن المصالح، والتسوية السلمية للنزاعات، وتجنب الحروب. **الاستنتاج الثاني**، هو تزامن التحولات الكبرى في الدولتين إلى حد كبير، بداية من ستينات القرن الماضي، والتي كان لها تأثيراتها على مسارات التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلدين. **الاستنتاج الثالث**، مركزية فكرة الدولة الموحدة، والتي كان لها انعكاساتها ليس فقط على النظام الإداري، ولكن على الأبنية الثقافية، وعلى العلاقة بين الدولة والمجتمع. **الاستنتاج الرابع**، هو الثقافة الأبوية. **الاستنتاج الخامس**، الشعور التاريخي بالتهديد، والذي كان له ارتداداته المهمة على طبيعة المشروعات التنموية، وعلى بناء القدرات العسكرية الدفاعية.

وإذا كانت دراسة الأسس الفلسفية والمرتكزات الأساسية للحضارتين، ومنظومتي القيم الثقافية، قد كشفتا عن درجة كبيرة من التوافق والتشابه، فإن دراسة صورة الصين الذهنية لدى النخبة المصرية تكشف هي الأخرى عن غلبة العناصر الإيجابية على مكونات هذه الصورة، وهو ما انتهى إليه الفصل الثالث الذي كتبه د. محمد عزب العرب، رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. وقد شملت المكونات الإيجابية لهذه الصورة -كما انتهت إليها الدراسة- امتلاك الصين حضارة عريقة، وتصنيفها على أنها "دولة ليست عدو"، وعملاق اقتصادي، ومركزية دور الحزب الشيوعي في إدارة عملية التنمية، وإثبات «صمود شيوعي» في مواجهة التحديات الدولية، بالإضافة إلى "القوة الديموجرافية". لكن هذا لا ينفي وجود بعض المكونات السلبية في صورة الصين الذهنية لدى شريحة من النخبة المصرية، منها «اضطهاد الأقليات»، والجدل حول القمع، وصورة سلبية حول الكثير من المنتجات والسلع الصينية على أنها «سلع رخيصة»، بجانب ضعف الدور الثقافي الخارجي.

استنادا إلى الاسهامات المهمة السابقة، كان لابد من تناول أنماط التفاعل الثقافي بين مصر والصين، وتقييم هذا التفاعل، وهو ما تضمنه الفصل الرابع الذي كتبته الزميلة الأستاذة/ صافيناز محمد أحمد، الخبيرة بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، من خلال دراسة مراحل تطور التعاون الثقافي بين البلدين، في إطار مقارن بين مرحلتي ما قبل عام ٢٠١١، وما بعد ذلك التاريخ، انطلاقا من افتراض مفاده حدوث نقلة مهمة في حجم ومستوى هذا التفاعل بدءا من عام ٢٠١١. وقد انعكس هذا التحول على تطور أنماط التعاون الثقافي بين البلدين في مختلف المجالات (التعليم والبحث العلمي والترجمة، والفعاليات الثقافية، والإعلام والفنون).

ومع أهمية التطورات المهمة على صعيد هذه التفاعل، تمتلك العلاقات الثقافية المصرية- الصينية العديد من مقومات التطور، منها التشابه الحضاري، والتوافق السياسي بين البلدين، والتفاعل الإيجابي المصري مع مبادرة الحزام والطريق بما تمتلكه من فرص وآليات لتعزيز التفاعل الثقافي. لكن تظل هناك مجموعة من التحديات التي يجب التعامل معها، حددتها الدراسة في حاجز اللغة، ومحدودية الدراسات الأكاديمية المتبادلة والمشتركة، وضعف حركة الترجمة.

وفي هذا السياق، يتناول الفصل الخامس، الذي كتبه محرر الكتاب، مبادرة الحزام والطريق كإطار مهم لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، والتي انتقلت إلى مستوى الشراكة

الاستراتيجية الشاملة في عام ٢٠١٤. ويجادل الفصل بأن المبادرة تمثل إطارا مهما لتعميق سياسة مصر "التوجه شرقا" التي بدأت ملامحها مع تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي السلطة في عام ٢٠١٤، كجزء من تحولات ما بعد ثورة يونيو ٢٠١٣، وذلك انطلاقا من عوامل تتعلق بالطبيعة المركبة للمبادرة والتي تؤسس لعلاقات أكثر تنوعا بين مصر والصين، وما تقدمه أولويات عمل المبادرة من أساس مهم لتجاوز هيمنة العلاقات الاقتصادية والتجارية على علاقات البلدين، وما تمثله المبادرة من أساس لتعاون واسع النطاق في مجال الاقتصاد البحري، وكمدخل لاندماج مصر في المؤسسات الاقتصادية الجديدة. لكن، تظل هناك مجموعة من الشروط المهمة لنجاح المبادرة في العمل كإطار لبناء شراكات استراتيجية مستدامة بين الصين والدول المعنية بالمبادرة، ومن بينها مصر.

وانطلاقا من أهمية الدراسات الميدانية كمدخل مهم لاختبار الاستنتاجات البحثية النظرية، تضمن هذا المشروع البحثي دراسة حالة لإدارة التنوع الثقافي داخل بيئة العمل، والتي قام بها د. أحمد قنديل، رئيس وحدة العلاقات الدولية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ود. إيمان مرعي، الخبيرة بالمركز، من خلال دراسة حالة مشروع "الشركة الصينية العامة للهندسة المعمارية" داخل منطقة الأعمال المركزية بالعاصمة الإدارية الجديدة، والذي يضم أكثر من ثلاثة آلاف عامل مصري وصيني، وذلك بهدف محاولة الإجابة على أربعة تساؤلات: ما هي أوجه التشابه والاختلاف في ثقافتي الأعمال المصرية والصينية؟ وما هي أهم المشكلات الناجمة عن هذه الاختلافات الثقافية؟ وكيف تقوم الشركة بإدارة التنوع الثقافي داخل بيئة العمل؟ وكيف يمكن تحسين إدارة التنوع الثقافي؟

في النهاية، فإنني اتقدم بخالص التقدير للأستاذ الدكتور/ وحيد عبد المجيد، مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية السابق، والمستشار الأكاديمي للمشروع، على ملاحظاته المنهجية المهمة التي كان لها عظيم الأثر في ضمان الضبط المنهجي والعلمي لدراسات المشروع. كما أشكر زملائي الأعزاء المشاركين في المشروع الذين أعدوا دراسات المشروع، والمهندس/ مصطفى علوان، رئيس القسم الفني بالمركز. وأخيرا، أشكر "الشركة الصينية العامة للهندسة المعمارية"، على دعمها المخلص لإنجاز هذا المشروع البحثي، الذى نتمني أن يكون قد قدم إسهاما علميا يمكن البناء عليه.

محرر الكتاب

د. محمد فايز فرحات